

## "الشرعية و الشرعية" و مسائل أخرى

دعت جماعة الإخوان المسلمين لمظاهرات حاشدة يوم السبت الفائت "لتأييد" قرارات الرئيس، و بقطع النظر عن كل ما أحاط بهذه المظاهرة من ظروف، ففي تقديري أن أهم ما يجب التوقف عنده هو ذلك الاسم الذي أطلق عليها؛ الشرعية و الشرعية. و تنفيذًا لجوهر ذلك الشعار و روحه فقد احتشد عشرات الآلاف أمام جامعة القاهرة رافعين شعارات تنادي "بتطبيق الشرعية" و "الدفاع عنها". اللوم هنا بالقطع لا يقع على بسطاء الناس الذين ينساقون وراء القيادات البارزة لذلك التيار السياسي، و لكن اللوم كله ينصب على هذه القيادات الأخيرة التي لا يمكن وصف فعلها هذا - إقحام الشرعية في ذلك الخلاف - إلا بأنه ابتزاز للجماهير و تلاعب بعواطفها. فقد أراد قيادات الإخوان المسلمين جمع أكبر عدد من المتظاهرين، و لفعل ذلك ليس أسهل من رفع تلك الشعارات الزائفة عن تطبيق الشرعية، رغم علم هذه القيادات، يقينا، أن الأمر ليس أكثر من خلاف سياسي حول مشروعية الإعلان "غير" الدستوري الأخير فحسب. و لذا فالإصرار على إدخال الإسلام في ذلك الصراع السياسي لتحقيق مكاسب سياسية على المدى القصير سيؤدي حتما إلى زيادة حدة الخلاف و الاحتقان في المجتمع و هو الحادث بالفعل في مصر الآن.

و في سياق الحديث عن احترام الشرعية التي نادى بها جماعة الإخوان المسلمين، لا يفوتنا الحديث عن قيام بعض المتظاهرين بحصار مبنى المحكمة الدستورية العليا ما أدى لمنع قضاتها من الدخول لمقر عملهم. تزامن ذلك بالطبع مع موعد الجلسة المحددة في الثاني من ديسمبر للنظر في دستورية قانوني الجمعية التأسيسية و مجلس الشورى. لا شك أن كان لهذه الجلسة أهمية كبيرة تتجاوز حتى أهمية الحكم في الدعويين الخاصتين بالجمعية التأسيسية و مجلس الشورى. هذه الأهمية هي الوقوف على رأي المحكمة الدستورية العليا في الإعلان الدستوري الأخير، ذلك أن الحكم في دعويي عدم دستورية قانوني التأسيسية و مجلس الشورى كان يقتضي بالضرورة التعرض للإعلان الدستوري الأخير إما رفضا أو قبولا. الأهم من ذلك في تقديري هو أن ذلك الحصار لمبنى المحكمة من المتظاهرين المؤيدين لرئيس الجمهورية يعد تحولا خطيرا في لغة التعامل بين الأطراف المختلفة، ذلك التحول الذي يريد أن يفرض منطق القوة، النابع من اعتقاد تيار سياسي ما بأنه صاحب الأغلبية في المجتمع، و هو منطق لا يخفى على أحد كارثية اعتماده كوسيلة لحل الخلافات بين أبناء الوطن الواحد. إضافة لذلك، فإن يأتي ذلك الحصار لمقر المحكمة الدستورية بقصد تعطيلها عن أداء عملها، و هو ما تم، لهو جريمة كبرى تهتز لها أركان أي دولة تحترم حكم القانون و تريد أن تأخذ منها لها. و لذلك لا أستطيع أن أفهم صمت السلطات المصرية - رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء - على تلك الحادثة المشينة إلا بأنها لا تشكل في اعتقادهم أزمة تستحق التوقف، و هو ما يستوجب، في تقديري، تقديم الحكومة لاستقالته على الأقل.

و في شأن آخر، ظهر رئيس الجمهورية ثلاث مرات خلال الأيام الأخيرة. و أكثر ما يلفت الانتباه في ذلك هو هذا التجاهل التام من جانب رئيس الدولة للحديث المباشر عن رد فعل القضاء و القضاة من ذلك الإعلان "غير" الدستوري. فقد قررت الجمعيات العمومية لمحاكم مصر بجميع درجاتها (المحاكم الابتدائية و الاستئناف و محكمة النقض) تعليق العمل اعتراضاً على ذلك الإعلان "غير" الدستوري الأخير، و هذا في حد ذاته يمثل عملاً غير مسبوق في تاريخ القضاء المصري. فما كان من رئيس الجمهورية إلا أن كرر كلاماً معتاداً عن احترامه للقضاء و القضاة حين أن الاعتداء على القضاء ظاهر للجميع، و الأهم أن رئيس الجمهورية لم يرق بأي فعل حقيقي للتعامل مع هذه الأزمة المستحكمة. لم يقف الأمر عند ذلك، بل قام السيد رئيس الجمهورية بدعوة المصريين للاستفتاء - و الإصرار على إتمامه كما أكد في خطاب أمس - على مشروع الدستور بعد أقل من أربعة عشر يوماً. و هو الأمر الذي يستحيل حدوثه من دون إشراف كامل من القضاء على عملية الاستفتاء. أمن الملازم، سياسياً و اجتماعياً، أن يجرى ذلك الاستفتاء في ظل هذه الأزمة العنيفة بين السلطتين الدستوريين (القضائية و التنفيذية) القائمتين في الدولة. كما أن الإصرار على الدعوة للاستفتاء في هذه الأجواء المحترقة من شأنه أن يزيد استعداد القضاة للسلطة القائمة و أن يزيد من استقطاب القضاة و دفعهم لمزيد من الانخراط في السياسة و هذا ما يجب منعه لوقف تدهور الأوضاع عما وصلت إليه.